

أثر البنية المقطعية في توجيه الظاهرة النحوية

سعيد اسماعيل شواهنة^(*)

المخلص: تقدم هذه الدراسة رؤية جديدة لتفسير التغيرات الشكلية لبنية المضارع المعتل عند دخول عوامل الجزم عليه. وهي رؤية مؤداها أن التفسيرات التي قدمها القدماء في حركة إعراب المضارع المعتل والتغيرات الشكلية الطارئة على بنيته لا تتساق مع ما جاء عند المحدثين من علماء اللغة، لأن القدماء اعتمدوا في تفسيراتهم على التغيرات الشكلية للبنية، وجل قواعد القدماء كانت تدرج تحت التقاء الساكنين والخفة والنقل وخوفاً من اللبس. لذا، قدمت الدراسة رؤية جديدة لدور المقطع، ونسيجه البنيوي في توجيه الظاهرة النحوية، واتخذت من بنية المضارع المعتل نموذجاً للتطبيق. وجلت الدراسة سبب تغير التشكلات البنيوية لبنية المضارع التي تعود إلى النسيج المقطعي من جهة، وتقصير حركات المد من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: البنية المقطعية، الظاهرة النحوية.

Saeed Shawaahni^(*)

Abstract: This study presents new outlook to explaining morphological changes in the structure of the present form of verbs including a modial or final vowel at times of adding the "Jazm" element. Therefore, this study presents a new outlook for the role of the syllable and its structure in the grammatical and phonological function. This study shows that the changes in the structure of the present form depends on the structure of the syllable and shortening the lengthening of vowels.

Keywords: morphological changes, structure of the present.

المقدمة:

لا شك أن للمقطع في الدراسات الصوتية دوراً بارزاً في تفسير الظواهر اللغوية الصرفية منها والنحوية. ولم يعتن اللغويون القدامى في إبراز دور المقطع في المستوى النحوي، بل لم نجد له حضوراً بارزاً في مظانهم وبقي الأمر كذلك حتى ظهر الفارابي في كتابه الموسيقي الكبير وتناول ماهية المقطع، وأنواعه، ومكوناته، غير أنه لم يدخله في الدراسات النحوية.

لقد صب القدماء من اللغويين العرب اهتماماتهم على البنية الظاهرة للفعل المضارع المعتل من حيث الجزم، ولم يتصوروا دوراً وظيفياً للمقطع بل تناولوا حركات الإعراب الظاهرية والتغيرات الشكلية المادية على بنية المضارع.

غير أن المحدثين تناولوا المقطع بالدرس والتحليل، وتناولوه من ناحية فنولوجية وأبرزوا الدور المهم الذي يضطلع به المقطع في تفسير البنى النحوية وتوجيهها.

لذا تناولت هذه الدراسة دور المقطع في توجيه الظاهرة النحوية، وبينت أوجه التباين بين القدماء والمحدثين في تفسيراتهم وتعليقاتهم للحركات الإعرابية في المضارع المعتل المجزوم، وطلبت الدراسة قاعدتين أساسيتين في التعامل مع المضارع المجزوم وهما: الأولى: أن للمقطع دوراً في التشكلات البنيوية للفعل المضارع المجزوم ويتمثل ذلك في الفعل المضارع الأجوف. الأخيرة: تقصير الحركة الطويلة في المعتل الآخر المجزوم، وهاتان القاعدتان لم يتطرق لهما القدماء إطلاقاً، بل توهموا بوجود حركات قصيرة قبل حروف المد، واعتمدوا في تفسيراتهم لبعض التشكلات البنيوية على التقاء الساكنين، لوهمهم أن الحركة ساكنة فالتقت مع حركة لام الفعل التي سكنت بسبب عامل الجزم فالتقى ساكننا فحذف الساكن الأول، وهذا التصور ساقهم إلى تفسيرات خاطئة.

وبقي الأمر كذلك حتى ظهرت الدراسات الصوتية الحديثة التي جلبت دور المقطع وغيره من القوانين الصوتية التي تقوم بدور كبير في توجيه الظاهرة النحوية.

أولاً: النظام المقطعي

وجه اللغويون المحدثون اهتماماتهم نحو المقطع الصوتي في اللغة عاكفين على دراسة مفهومه، وماهيته، وأشكاله، لإغفال كتب القدماء عنه، على الرغم من عثور الدراسة على اصطلاحه وبعض أنواعه في عبارة الفارابي القائلة: بأن المقطع " كل حرف غير مصوت أتبع به صوت معتبر قرن به، فإنه يسمى المقطع القصير، والعرب يسمونه الحرف المتحرك من قبل أنهم يسمون المصوتات القصيرة حركات، وكل حرف لم يتبع به صوت أصلاً، وهو يمكن أن يقرب به فإنهم يسمونه الحرف الساكن وكل حرف غير مصوت قرن به مصوت طويل، فإننا نسميه المقطع الطويل" (١).

يعد هذا النص بذرة في دراسة جمهور السلف للنظام المقطعي، فهو يحوي مصطلح المقطع بدلالاته الصوتية الحديثة، وبين فيه أقسام المقطع من حيث الطول والقصر، وأشار كذلك إلى مكونات البنية المقطعية من صامت + المصوت القصير أو صامت + المصوت الطويل.

لقد عرف الفارابي المقطع من خلال تصنيفه له، وذلك من وجهة نظر صوتية. ويؤكد حسام النعيمي أن الفارابي أول من أطلق لفظ مقطع بمعناه الإصطلاحي (٢).

أما المحدثون فقد تضاربت آراؤهم حول تعريف المقطع، لذا لم يضعوا له تعريفاً دقيقاً حتى يومنا هذا وذلك بسبب اختلاف النظرة إليه فمنهم من نظر إليه من ناحية نطقية، ومنهم من تناوله من ناحية وظيفية فونولوجية، ومنهم من تناوله من ناحية صوتية فيزيائية. يقول مالرج " وإذا كان علماء الأصوات لم يتفقوا على تعريف للمقطع فإن ذلك يرجع في جانب منه إلى أنهم يذهبون في تعريفه مذاهب شتى صوتية فيزيائية أو مخرجية أو وظيفية، ويرجع جانب آخر إلى أن الأجهزة التي

يعتمد عليها حتى الآن لم تتح لعلماء الأصوات أن يعينوا حدود المقاطع على المنحنيات والرسوم التي يحصلون عليها" (٣).

غير أن هذا لا يعني أن المقطع بقي دون تعريف، فقد حاول علماء الأصوات المحدثون وضع تعريفات له. فهو عند إبراهيم أنيس "عبارة عن حركة قصيرة أو طويلة مكتنفة بصوت أو أكثر من الأصوات الساكنة" (٤).

ويعرفه عبد الصبور شاهين بقوله: "تأليف صوتي بسيط تتكون منه واحداً أو أكثر كلمات اللغة، فيتفق مع إيقاع التنفس الطبيعي ومع نظام اللغة في صوغ مفرداتها" (٥).

ويذهب عبد الرحمن أيوب إلا أن المقطع هو: "مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمة" (٦).

وجاء عن بسام بركة "بأنه نوع بسيط من الأصوات التركيبية في السلسلة الكلامية، بمعنى أنه وحدة صوتية أكبر من الفونيم وتأتي بعده من حيث الأبعاد الزمنية في النطق" (٧).

وجاء عن كانتينو من الغربيين - بأن المقطع هو: "الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات إغلاق جهاز التصويت سواء أكان الإغلاق كاملاً أو جزئياً" (٨).

وتبنى أصحاب الوجهة الوظيفية/ الفونولوجية وضع حد للمقطع بأنه "مزيج من صامت وحركة يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي" (٩) فيعرفون المقطع بأنه وحدة ذات صفات وخصائص متميزة في كل لغة، آخذاً بعين الاعتبار عدد التتابعات المختلفة من السواكن والعلل فضلاً عن الملامح الأخرى مثل: النبر والطول والتنعيم (١٠).

ويعرفه النوري بأنه "عبارة عن كتلة صوتية يمكن أن تنطق منفصلة ومستقلة عما قبلها، وما بعدها أي أنه يمكن من الناحية العملية، أن تسبق بصامت تام، وأن تتبع كذلك، ومن الطبيعي أن تكون هذه الكتلة مؤلفة من صوتين على الأقل، أولهما صوت صامت متلو بحركة، وهذه الحركة قد تكون طويلة وقد تكون قصيرة، وقد تتبع، بعد ذلك، بصوت صامت آخر وقد لا تتبع" (١١).

خلاصة التعريفات تقود إلى ماهية المقطع الصوتي الذي يعد وحدة صوتية تتكون من فونيمين على الأقل ضمن ترتيب معين يقبل به نظام اللغة فالمقطع في العربية مثلاً يبدأ بصامت تتلوه حركة، وينتهي إما بحركة أو بصامت أو أكثر من صامت. وبناءً عليه فإن للمقطع أشكالاً نوجزها في الآتي:

أشكال المقطع:

تختلف الأشكال المقطعية في اللغة العربية، عن أشكالها في اللغات الأخرى فثمة ثمانية عشر نسيجاً مقطعياً تستخدمها اللغات (١٢).

ولا يوجد لغة واحدة تستخدمها مجتمعة، بل إن كل لغة تختار لنفسها عدداً محدداً من هذه الأشكال، أما بالنسبة لعدد المقاطع والأنواع المقطعية التي يمكن أن يتشكل منها النسيج المقطعي للكلمة الواحدة، فهذا أمر يختلف من لغة إلى أخرى، فضلاً عن اختلافه بحسب نوع الكلمات مجردة أم غير مجردة، فعلية أم اسمية.

لا يكاد كتاب تناول موضوع أصوات اللغة العربية إلا وشغل المقطع الصوتي فيه مساحة غير قليلة، عل الرغم من اختلاف هذه الكتب أحياناً في عدد هذه المقاطع، إلا أنها تكاد تجمع على وجود ستة مقاطع صوتية تكون بنية النسيج المقطعي للغة العربية وهذه المقاطع هي (١٣).

١. المقطع الثنائي القصير المفتوح: (ص ح) يتألف من صامت وحركة قصيرة نحو المقاطع في كلمة (دَرَسَ)، ص ح+ ص ح+ ص ح

٢. المقطع الثنائي الطويل المفتوح (ص ح ح)، يتألف من صامت + حركة طويلة، نحو المقطعين الموجودين في كلمة (ناجي) ص ح ح+ص ح ح
٣. المقطع الثلاثي القصير المغلق (ص ح ص)، إذ يتألف من صامت + حركة + صامت مثل المقطع في كلمة (من) و (من).
- وهذه المقاطع يكثر دورانها في النسيج المقطعي للغة العربية إذ ترد دون قيود. ويوجد ثلاثة مقاطع أخرى مقيدة الاستعمال وهي:
١. المقطع الثلاثي الطويل المغلق بصامتين (ص ح ح ص)، إذ يتألف من صامت + حركة طويلة + صامت، ويمثله المقطع في كلمة (باب) ويرد في حالتي الوقف، إذا كانت الكلمة ساكنة، والوصل شريطة أن يكون المقطع التالي مبدوءاً بمثل ما انتهى به المقطع الطويل (الأول) مثل (شابه) (ص ح ح ص) وقد تخلصت منه بعض اللهجات عن طريق الهمز، فقالوا: شأبه ص ح ص + ص ح ص. وقد عد هذا المقطع مكروهاً في العربية.
٢. المقطع الرباعي القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص)، يحتوي هذا النوع من المقاطع على صامت + حركة قصيرة + صامتين، ولا يرد هذا المقطع إلا في حالة الوقف في السكون نحو المقطع في كلمة (نهز).
٣. المقطع الخماسي الطويل المغلق بصامتين (ص ح ح ص ص) وهو مثل سابقه لا يرد في العربية إلا في حالة الوقف في السكون نحو: جاد.
- ثمة مقطعان آخران إضافة إلى المقاطع السابقة خصصا لصانتي الإيصال المتعارف بهمزة الوصل، من أجل عبور الصوت الساكن في بداية الكلمة، لأن النظام الصوتي للعربية لم يألف الابتداء بصامتين متواليين في المقطع وهو ما يعرف بالعنقود الفونيمي (١٤).
- لم تكن أشكال المقطع في العربية وعددها بمنأى عن الخلاف، فالمقطع الأخير لم يرد عند بعض العلماء، إضافة إلى أن بعضهم قد أضاف شكلاً أو نمطاً آخر، فقد طرح تمام حسان جواز ابتداء المقطع العربي بحركة يقول: ((وفي العربية ستة مقاطع في كل منها صحيح واحد أو أكثر وعلة واحدة فحسب... أمكننا أن نبني المقاطع العربية في أشكالها المختلفة:
- ع ص... والقاعدة في تمييز المقطع الأول أنه يوجد في بداية كل ما بدئ بهمزة وصل" (١٥).
- غير أننا نجد تمام حسان نفسه يتراجع عن هذا الرأي فقد جاء في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ما نصه: "إن الحروف الصحيحة تكون بداية للمقطع في اللغة العربية ولا تكون العلل كذلك" (١٦).
- وممن يرون بوجود هذا النمط من المقاطع (ح ص) سمير استيتية حيث يقول: "أن تصبح همزة الوصل همزة قطع عند البدء بها ليست ضربة لازب إذ يمكن أن تتحقق فتصبح همزة قطع، ويمكن أن تبقى على حالها حركة صامتاً" (١٧).
- غير أننا لا نتفق مع استيتية فيما ذهب إليه، لأن همزة الوصل ليست حركة ودليلنا في ذلك أنها تسقط في الدرج، والحركة لا تسقط إلا إذا تم الوقوف على الصامت بالسكون. إضافة إلى هذا، أن همزة الوصل تسقط إذا سبقت بواو نحو: اكتب واكتب ولو كانت حركة لاجتمعت مع حركة الواو (الفتحة القصيرة) حركة أخرى في النطق ولكننا لا نطق إلا حركة الواو وبعدها الصامت. فهي في رأينا (صامت إيصال) له وظيفة النطق بالساكن وينتهي عندما يسبقه صامت آخر.

ثانياً: محذورات النظام المقطعي في العربية

- أ. تجنح العربية إلى إقفال المقاطع المفتوحة، والوقوف على المقاطع المغلقة (١٨) وقد أكد علماء الأصوات هذه الحقيقة، حيث ورد عند بعضهم أن العربية تجيز توالي المقاطع القصيرة (ص ح) والمقاطع المتوسطة (ص ح ص) وإن كانت العربية تميل في تطورها للتخلص من توالي المقاطع القصيرة في الكلام العربي، ولا يسمح هذا الكلام بتوالي أكثر من اثنين من هذا النوع (١٩).

ولعل الظواهر التالية تؤكد جنوح العربية إلى ذلك، منها:

١- ظاهرة الهمز في مثل: العالم والخاتم ← العالم والخاتم

Ca>/Lam ← Caa/Lam

Xa >/tam ← Xaa/tam

٢- ظاهرة مد القصور، مثل: الرضا ← الرضاء، وذلك بإغلاق المقطع الطويل المفتوح:

>aI/ri/daa <←> aI/ri/daa

ص ح ح ص

ص ح ح

ب. كراهية ورود المقاطع (٤) و (٥) و (٦) الواردة تحت عنوان أشكال المقاطع في هذا البحث، إلا بشروط تم ذكرها.

النظام المقطعي والظاهرة النحوية

لم يتناول علماء اللغة القدامى دور المقطع في توجيه التركيب النحوي، ولم يتطرقوا إلى التشكلات المقطعية الناجمة عن دخول العوامل اللفظية على التركيب النحوي، غير أن القدماء فسروا هذه الظاهرة بعلة متباينة منها التقاء الساكنين والثقل وغيرها من العلة النحوية. إن كثيراً من البنى النحوية يتشكل نسيجها بما يتلاءم والنظام المقطعي في العربية، أي أن للمقطع دوراً هاماً في توجيه الظاهرة النحوية نذكر على سبيل المثال (لا الحصر) إعراب الفعل المضارع المعتل أنموذجاً.

١. جزم المضارع الأجويف

ذهب علماء العربية إلى أن جزم المضارع الأجويف يكون بحذف حرف العلة سواء أكانت واواً أو ياءً أو ألفاً، بسبب التقاء الساكنين لسكون اللام للجزم (٢٠) ويقول المراد: "لم يكن، وهو الوجه، أسكنت النون للجزم فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، كما تقول: لم أقل ولم أبع" (٢١)

ومما يؤخذ على القدماء أنهم عدوا أصوات المد سواكن، وكان تفسير حذفهم لحرف العلة هو التقاء حرف العلة الساكن مع الصحيح الذي سكن بسبب العوامل اللفظية. وهذا وهم كبير، لأن حروف المد هي حركات طويلة، والحركة لا تنعت بالسكون، ويؤخذ عليهم في هذا المضمار أيضاً بأن حرف المد يحذف وتبقى الحركة دليلاً عليه (٢٢).

بينما ترى الدراسات الصوتية الحديثة أنها حركات طويلة، قصرت عند الجزم، وذلك لوجود المقطع المكروه في العربية وهو (ص ح ح ص) في بنية التركيب النحوي، والكتابة الصوتية توضح ذلك.

يقول: ya/ quu/ Lu ← لم يَقُولْ Lam / ya/ quuI ← لم يقلْ Lam / ya/ quI يتضح لنا من خلال التحليل الصوتي للبنية النحوية أنه في حالة الجزم تكون عندنا مقطع مكروه، فتخلصت منه العربية بتقصير الحركة الطويلة مما أدى إلى إعادة تشكيل النسيج المقطعي بما يتناسب والنظام المقطعي للغة العربية.

ويرى عبد القادر عبد الجليل: "أن تعليقات القدماء مجانبة للصواب وإنما يقوم الأمر على أساس البناء المقطعي" (٢٣).

ويوضح القرالة سبب هذا الحذف بقوله: "أما حذف الحركة أو ما يسمى بتقصير المد في الفعل الأجويف فإنه يأتي على النحو التالي:

يقولْ ya/ quu/ Lu

يسير ya/ sii/ ru

ينامْ ya/ naa/ mu

ونلاحظ أن هذه الكلمات تتكون من التقسيم المقطعي التالي:

ص ح + ص ح ح + ص ح. وبما أن علامة الجزم تتمثل بحذف حركة آخر الفعل، فإن حذفها يؤدي إلى مشكلة في المقطع العربي، فالمقطع العربي لا يتكوّن من صامت منفرد/ص/ وهذا لا بد من ضم ما تبقى من هذا المقطع إلى المقطع السابق، فيتحوّل النسيج المقطعي لهذه الكلمات إلى /ص ح ح ص ح ح ص/ والنمط الثاني من هذا البناء مكروه تتحاشاه العربية فتحاول التقليل منه فيكون البناء المقطعي عند جزم هذه الأفعال كما يلي:

Lam\ya\quL لم يقل

Lam\ya\sir لم يسر

Lam\ya\nam لم ينم

وفي هذا البناء يتحوّل المقطع (ص ح ح ص) إلى (ص ح ص) وذلك بالحذف الجزئي للحركة الطويلة (٢٤)

إن الحركات الإجرائية عند القرالة تسير على النحو الآتي:

ya\quu\Lu يقول

Lam\ya\quu\L. فبقي المقطع الأخير مكوناً من صامت واحد وهذا ما لا تجيزه العربية، فيضم إلى المقطع الذي قبله فتصبح البنية ya\quuL. وبما أن المقطع الأخير غير مرغوب بكيونته في العربية فقصرت الحركة الطويلة، فتحول النسيج المقطعي إلى ya\quL. ويعزو القرالة سبب الحذف إلى دافعين، يقول: "إن العلة من هذا الحذف تتأتى من دافعين: أولاهما علة المقطع وإشكالياته التي تقع في حيز عدم الجواز حيناً وفي الكراهية حيناً آخر... أما الدافع الثاني فيتمثل في أن الحركة المحذوفة لا تمثل قيمة فونيمية أو مورفيمية" (٢٥).

إننا نخالف القدماء في ذهابهم إلى أن سبب الحذف يعود إلى التقاء الساكنين، ونؤيد تقصير البنية المقطعية إذا لم يحدث لبس في البنية، للتخلص من المقطع المرفوض في العربية وصلأ وهو (ص ح ح ص).

ولكن غاب عن القرالة أن هناك قانون الجذب والدفح الذي يتمحور حول دخول العوامل اللفظية على البنية فتجذبها إلى الصدر.

لم يذكر علماء اللغة القدامى هذه الظاهرة أي الجذب والدفح في تفسيراتهم اللغوية، إنما كانت ملاحظاتهم تعالج من خلال الأبواب النحوية بشكل عام ففي الأفعال المجزومة ذكروا أنه تجزم لدخول العوامل اللفظية عليها. غير أننا نجد عند السيوطي أن التنوين يحذف من المنادى التماساً للخفة لدخول أداة النداء على الاسم (٢٦).

ولكننا نجد هذه الظاهرة قد برزت عند المحدثين، يقول السامرائي في تعليقه على قول السيوطي: "تعليق هذا، أن الاسم باعتماده على جزء سابق وهو ياء النداء يكون وحدة صوتية ذات طول معين محدود، اقتضت هذه الزيادة السابقة حذف التنوين اللاحق التماساً للمحافظة على هذه الوحدة الصوتية الموسيقية، وربما استطعنا أن نلمس العلة نفسها في مسألة نصب الأفعال وجزمها... وربما حمل على هذا مسألة جزم الفعل المضارع العتل الآخر، ذلك أن المد في آخره يكون له، وهو في حالة الرفع، ولكن هذا المد يفارقه إذا سبقه جازم، ويبدو أن هذا الجزم من آخر هذه الوحدة الصوتية يعادله ما استند عليه الفعل من مادة الأداة" (٢٧).

من هذا التعليق نلاحظ أن السامرائي قد تنبه إلى هذه الظاهرة وإن لم يذكرها صراحة، غير أن خالد إسماعيل قد أشار لها صراحة ورأى أنها تتحكم في عدة ظواهر لغوية (٢٨).

ولذا نرى أن سبب التقصير في المضارع الأجوف المجزوم يعود إلى النسيج المقطعي من جهة، وظاهرة الجذب التي جذبت عجز البنية إلى الصدر بسبب دخول عامل الجزم الذي أطال الوحدة الصوتية من البداية فقابلها تقصير من النهاية، حتى تبقى البنية محافظة على التوازي الصوتي لها، لأن العامل يصبح جزءاً من البنية.

ya\quu\mu يقوم

Lam \ ya\qum لم يقم

فتم الجذب بحذف الحركة الأخيرة لوظيفة نحوية، فتكوّن مقطع غير موجود في اللغة العربية لأنه يتكون من صامت فقط، فجذب إلى المقطع السابق له، فتكوّن مقطعاً غير مرغوب فيه في العربية فتم الجذب مرة أخرى بتقصير الحركة لتتساوى عدد المقاطع قبل الجزم مع عددها بعد الجزم، مع تغيير في النسيج المقطعي ليتلاءم مع النظام المقطعي للغة العربية.

ب- جزم المضارع الناقص

يرى القدماء أن في حالة جزم المضارع الناقص تحذف الواو يقول ابن السراج: " فإن دخل الجزم اختلفاً في الوقف والوصل، فقلت لم يغرّ، ولم يرم، فحذفت الواو والياء وكذلك في الوصل تقول: لم يغرّ عمراً ولم يرم بكراً، وإنما حذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يحذفها، فحذفت الواو والياء لأن الحركة منهما وليكون للجزم دليل " (٢٩).

ويذهب ابن عصفور إلى أن سبب الحذف يعود إلى إحداث تباين بين حركات الإعراب، لئلا يلتبس لفظ المرفوع بلفظ المجزوم. يقول: " ويكون في موضع الجزم محذوف الآخر نحو لم يرم ولم يغرّ، وإنما حذفت الواو والياء في الجزم لئلا يكن لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أبقيت الواو والياء، وأيضاً فإن الياء والواو لما عاقبتا الضمة فلم تظهر معهما أجرينا مجرى الضمة فحذفنا للجزم كما تحذف الضمة" (٣٠)

وما جاء عن ابن يعيش لا يختلف عما نادى به القدماء حيث يقول: " واعلم أن الواو والياء تسقطان في الجزم، لأنهما قد نزلتا منزلة الضمة من حيث كان سكونهما علامة الرفع فحذفوها في الجزم " (٣١).

ولم يكن المحدثون أكثر اتفاقاً في تفسيراتهم الصوتية لجزم المضارع الناقص. فيذهب قرالة إلى أن علامة إعرابه هي حذف الحركة.

يقول: " وعند دخول عامل الجزم فإن علامة الجزم في هذه الأفعال هي حذف الحركة، وهو هنا حذف جزئي، حيث تقصر الحركة الطويلة

يمشي	لم يمش
يغزو	لم يغرّ

ونلاحظ أن الحركة الطويلة التي قصرت لا تمثل دلالة فونيمية أو مورفومية، وهذا يسهل عملية الحذف الجزئي، وبقاء قسمها الآخر ضروري لإتمام المقطع، فلو حذفت الحركة حذفاً لوقع محذور في بناء الكلمة وهو تشكل المقطع الأخير من صامت منفرد وهذا مرفوض في بناء المقاطع العربية" (٣٢)

ويذهب عبد القادر عبد الجليل إلى أن إعراب الفعل الناقص في حالة الجزم يكون: " فعل مضارع مجزوم بتقصير المقطع المتوسط المفتوح وليس بحذف حرف العلة " (٣٣).

ولكننا نختلف مع المحدثين في تفسيراتهم لهذه الظاهرة حيث أنهم أغفلوا البنية العميقة في بنية المضارع الناقص، لأن آخره، أي لامه هي نصف حركة، وليس كما زعموا، وهو على النحو الآتي:

يرميُ $yar\mi\yu \leftarrow yar\mi-u \leftarrow yam\mi\yu$

يغزوُ $yag\zu\wu \leftarrow yag\zu-u \leftarrow yag\zu\wu$

وبدخول عامل الجزم على الفعل، الذي يؤدي إلى الوقف على لام الفعل فيتكون نتيجة لهذا الوقف مزدوج حركي هابط مرفوض، فتسقط منه شبه الحركة هكذا:

Laml yarl miy → Laml yarl mi

Laml yagl zuw → Laml yagl zu

فهنا حذفت شبه الحركة، والحركة الأخيرة هي حركة عين الفعل، وليست تقصيراً من الحركة الطويلة.

ج. جزم المضارع المقصور

ذهب السلف إلى أن المقصور سمي بذلك لأنه حبس عن الإعراب وجاء في أقوالهم: "إن حرف الإعراب إذا كان ألفاً لم يظهر فيه رفع ولا نصب ولا جزم... والعلة في ذلك تعذر تحريك الألف" (٣٤) فالألف عندهم إذن، "حرف هوائي يجري مجرى النفس، لا ينقطع في الفم عند مخرج" (٣٥) إن هذا التوصيف للألف يتفق مع ما جاء عند المحدثين، والصوت الذي يخرج طليقاً دون أن يعترى مجراه أي إغلاق أو تضيق فهو حركة فالحركة لا تقبل نفسها، أما الصامت فهو الصوت الذي يعترى مجراه تضيق أو إغلاق، فهو يقبل الحركة، لذا قالوا في إعرابه "لم يظهر فيه رفع ولا نصب لتعذر تحريك الألف... وفي الجزم حذفها لمعاقبتها الحركة فكما أن الجازم يحذف الحركة فكذلك ما عاقبها" (٣٦).

وحرف إعرابه أصله عندهم الواو أو الياء، وإنما قلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، نحو: يرضى؛ والأصل يرضي على قياس الصحيح (٣٧).

إن هذا الوصف عند السلف للألف ناتج عن عدم معرفتهم للخصائص الصوتية للألف من جهة، وعدم قبولها للحركة كما توهموا من جهة أخرى.

وهذا التوصيف لا يتفق مع ما جاء عند المحدثين الذين يرون أن الألف حركة طويلة، وهي بالأحرى فتحة طويلة (aa). والنسيج المقطعي للغة العربية لا يسمح باجتماع حركتين طويلتين، لأن إحداهما ستكون في بداية مقطع، والمقطع العربي لا يبدأ بحركة.

مما لا شك فيه أن المقطع الصوتي له دور في تفسير هذه الظاهرة النحوية، وإثبات ذلك نقف عند رأي المحدثين في بيان علامة جزم المضارع المقصور، فها هوذا عبد القادر عبد الجليل يذهب إلى أن علامة إعرابه هي تقصير المقطع المتوسط، يقول: "إن إعراب لم نجش وما شاكلها يكون فعل مضارع مجزوم بتقصير المقطع المتوسط المفتوح وليس بحذف حرف العلة ودليل صوابنا هو صائت الفتح الموجود على سطح الشين الذي يمثل نصف الكمية الصوتية للألف" (٣٨).

غير أن القدماء يرون أن الفتحة التي على سطح الشين هي ذات وظيفة دلالية على المحذوف، فقد أجمع القدماء على حذف الألف وإبقاء فتحة قصيرة على عين الفعل، إشارة إلى إشعار المحذوف (٣٩).

إن ما جاء عند القدماء ناتج عن وهمهم بوجود حركة قصيرة قبل الألف وهذا الوهم يتعارض مع النظام المقطعي للغة العربية، إذ لا يجوز أن تتوالى حركتان، الأولى قصيرة والأخرى طويلة، لأن الحركة الأخيرة ستقع في بداية مقطع والكتابة الصوتية توضح ذلك.

Yar\da\aa فالفتحة الطويلة في مثل هذه البنى جاءت في بداية مقطع مفردة، ووقوعها هكذا فيه محذوران: الأول: أن المقطع العربي لا يبدأ بحركة. والأخير: لا يوجد بنية مقطعية من حركة. ويذهب مرعي إلى أن علامة الجزم هي تقصير المقطع الأخير (٤٠).

غير أننا نرى أن علامة الجزم هي حذف نصف الحركة، لأن البنية العميقة للفعل يرضى هي يرضي yar\da\yu. والجزم يكون بإسقاط حركة نصف الحركة (الضمة القصيرة) فتصبح البنية Lam\yar\day وبهذا الجزم يتشكل مزدوج حركي هابط (ay) فتسقط فيه شبه الحركة لسكونها ووقوعها في نهاية مقطع فأصبحت البنية Lam\yar\da ويمكننا القول أن علامة جزمه حذف المقطع الأخير هكذا:

يرضى yar/da/yu

لم يرض Lam/yar/ daX

ويفسر هذا الحذف بأن النسيج المقطعي عند الجزم يُسقط حركة نصف الحركة وهي الضمة القصيرة، فتبقى نصف الحركة منفردة في مقطع مستقل، فتسقط الأخرى، لأن بضمها إلى المقطع السابق عليها يتشكل صوت انتقالي من الفتحة القصير إلى نصف الحركة الياء وهو ما أطلق

عليه المحدثون مزدجاً حركياً هابطاً، فأسقطت هي وحركتها Lam/yar/da\ yX

فلا ضير إن قلنا إن علامة جزمه حذف المقطع الأخير.

الخاتمة

وبعد، فإن للمقطع دوراً بارزاً في توجيه الظاهرة النحوية، لأنه يقوم بوظيفة نحوية شأنه في ذلك شأن الحركات الإعرابية الأخرى.

فالتشكلات البنيوية للبنى النحوية، بعد دخول عامل الجزم على بنية المضارع المعتل، يتضافر في تبيانها المستويان الصوتي والنحوي، لتعليل التشكل البنيوي الجديد. ويبدو أن القدماء نادوا بحذف حرف العلة، لأنهم لم يفرقوا بين المد واللين من جهة، ولتوهمهم بوجود حركة قصيرة قبل حرف المد من جهة أخرى، وهذا الوهم هو الذي ساقهم إلى الانحراف عن جادة الصواب. وقد وضح البحث قاعدتين أساسيتين في جزم المضارع المعتل:

الأولى: يجزم الفعل المضارع الأجوف بتقصير الحركة الطويلة للتخلص من المقطع الطويل المغلق وتتمثل بما يلي:

يقول ← لم يقول ← لم يقل

Lam ya/qul ← Lam/ya/quul ← Ya/quu/Lu

cvc cvvc

الأخيرة: تتعلق في الفعل المضارع المعتل الآخر، حيث لنا في علامة إعرابه وجهة نظر تتمثل بما يأتي:

١. إذا أخذ المضارع من البنية العميقة قبل الإعلال بالحذف مثل:

يغزؤ ← Lam/yag/zu ← لم يغزؤ Lam/yag/zu ← لم يغزؤ Lam/yag/zu

فتكون علامة جزمه حذف المقطع الأخير.

٢. تقصير الحركة من البنية السطحية، وهنا يتدخل علم الصرف في هذه التشكلات حيث تسقط نصف الحركة، وتحول حركتها إلى حركة مماثلة للحركة السابقة عليها فتكون معها حركة طويلة وعند دخول الجزم يتم تقصير الحركة:

يغزؤ ← yag\zu\wu ← يغزو yag\zuu ← لم يغزؤ Lam/yag/zu

أي أن الواو تسقط إذا وقعت بين حركتين متماثلتين، فتكون حركتها مع الحركة السابقة عليها حركة طويلة هكذا:

yag\zuu ← yag/zu-u ← Yag/zu/wu

وعند دخول الجازم تقصر الحركة Lam/yag/zu

ومهما يكن من أمر، فهذا اجتهاد يحتمل الخطأ قبل الصواب، فإن أصبت فمن رضى المولى، وإن أخطأت فلنا أجر المحاولة.

الهوامش

- (١) الفارابي، كتاب الموسيقى الكبير، ص ١٠٧٥
- (٢) ينظر: النعيمي حسام، أبحاث في أصوات العربية، ص ٨٦
- (٣) مالبرج، برتيل، علم الأصوات ص ١٥٤
- (٤) أنيس إبراهيم موسى الشعر ص ١٤٧
- (٥) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية، ص ٢٥
- (٦) أيوب، عبد الرحمن، أصوات اللغة ص ٧٩
- (٧) بركة، بسام، علم الأصوات ص ٧٩
- (٨) كانتينو جان، أسس علم اللغة، ص ٩٦
- (٩) شاهين، عبد الصبور المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٣٨
- (١٠) ينظر: حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة ٧٥ - ٧٦ ومالبرج، علم الأصوات، ص ٩١ - ٩٢

- (١١) النوري، محمد جواد، علم أصوات العربية ص ٢٣٧
 (١٢) ينظر: الخولي، علي، الأصوات اللغوية، ١٩٣ - ١٩٤
 (١٣) ينظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٣٨ - ٤٠. ومرعي عبد القادر التشكيل الصوتي في اللغة العربية. ص ٩٤
- * ص تعني صامت ويقابلها في الإنجليزية C اختصار ل Consonant
 ح تعني حركة ويقابلها في الإنجليزية V اختصار ل Vowel
- (١٤) ينظر عبد الجليل عبد القادر علم الصرف الصوتي ص ٧٥ - ٨٢
 (١٥) حسان تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ٣٢
 (١٦) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٦٩، ٧١
 (١٧) استنبطية، سمير، تحليل الظواهر الصوتية، في قراءة الحسن البصري، مجلة كلية الدراسات العربية والإسلامية ع ٨، ١٩٩٤
 (١٨) كناعنة عبد الله، أثر الحركة المزدوجة، ص ١٦
 (١٩) ينظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١٦، وبكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص ٧٧ - ٧٨، والنوري، محمد جواد، علم أصوات العربية، ص ٢٤٧
 (٢٠) ينظر: سيوييه، الكتاب، ١٥٨/١
 (٢١) المبرد، المقتضب، ١٦٧/٣
 (٢٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٢/٩
 (٢٣) عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي ص ٤١٤
 (٢٤) القرالة، زيد الحركات في اللغة العربية، ص ١١٨
 (٢٥) المرجع نفسه، الصفحة نفسها
 (٢٦) ينظر: السيوطي، همع الهوامع ١٧٣/١
 (٢٧) السامرائي، النحو العربي، نقد وبناء، ص ٢٠-٢٠٦
 (٢٨) ينظر: إسماعيل، خالد، فقه لغات العاربة، ٣١١-٣١٢
 (٢٩) ابن السراج، الأصول في النحو، ١٦٤/٢
 (٣٠) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ٥٣٥/٢
 (٣١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٤/١٠
 (٣٢) القرالة، زيد الحركات في اللغة العربية، ص ١٠٧
 (٣٣) عبد القادر، عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص ٤١٤
 (٣٤) ابن مالك، شرح الكافية، ٨٦/١
 (٣٥) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص ٤٥
 (٣٦) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ٥٣٧/٢
 (٣٧) المرجع السابق، ٥٣٠/٢
 (٣٨) عبد القادر، عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص ٤١٤
 (٣٩) ينظر ابن مالك، شرح الكافية، ٨٦/١
 (٤٠) ينظر: عبد القادر، مرعي، التشكيل الصوتي، ١٨٥-١٨٦

المراجع

- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله ابن أحمد (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر المرتجل في شرح الجمل، دار الحكمة دمشق. د.ت.
- ابن السراج، محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط ٤، مؤسسة الرسالة (١٩٩٩م).
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (٦٦٩هـ) الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قياوه، بيروت: دار الأفق الجديدة. ١٩٧٨م.
- ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ) شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض وصاحبه، بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن يعيش أبو البقاء موفق الدين (ت ٦٤٣هـ) شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المنتهى.
- إستيتية، سمير (١٩٩٤) تحليل الظاهر الصوتية في قراءة الحسن البصري مجلة كلية الدراسات العربية الإسلامية، ع ٨.
- إسماعيل، خالد (٢٠٠٠)، فقه لغات العاربة المقارن، مسائل وآراء ط ١، اربد.
- أنيس، إبراهيم (١٩٧٢)، موسيقى الشعر، القاهرة: دار النهضة العربية، ط ٤.
- أنيس، إبراهيم (١٩٧٥م)، الأصوات اللغوية، ط ٥، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- أيوب، عبد الرحمن (١٩٧٨)، أصوات اللغة، ط ٢، القاهرة: مطبعة الكيلاني.
- بركة، بسام، (١٩٨٨) علم الأصوات العلم - أصوات اللغة العربية - بيروت: الإنماء القومي.
- بكوش، الطيب (١٩٩٢) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط ٣ ن تونس: مؤسسات عبد الكريم عبد الله.
- حسان، تمام (١٩٧٤) مناهج البحث في اللغة، ط ٢، الدار البيضاء: دار الثقافة.
- حسان، تمام (١٩٧٩) اللغة العربية معناها ومبناها، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- خليل، حلمي (١٩٩٣) مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية.
- الخولي، محمد علي (١٩٨٧)، الأصوات اللغوية، مكتبة الخانجي.
- السامرائي، إبراهيم (١٩٩٧)، النحو العربي نقد وبناء. عمان: دار عمان.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب والطباعة والنشر، (١٩٦٦م).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- شاهين، عبد الصبور (١٩٦٦) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث القاهرة: دار العلم.
- شاهين، عبد الصبور (١٩٨٠) المنهج الصوتي للبنية العربية بيروت: مؤسسة الرسالة.
- عبد الجليل، عبد القادر (١٩٩٨) علم الصرف الصوتي، عمان: أزمنة
- الفارابي، أبو نصر محمد بن طرخان (ت ٩٠هـ)، كتاب الموسيقى الكبير تحقيق: غطاس عبد الملك خشبه، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- القرالة، زيد خليل (٢٠٠٤) الحركات في اللغة العربية، ودراسة في التشكيل الصوتي، إربد في عالم الكتب الحديثة.
- كانتينيو، جسان (١٩٨٧) أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر ط ٣، القاهرة: عالم الكتب.
- الكناعنة عبد الله (١٩٩٥) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية - دراسة لغوية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.
- مالبرج، برتيل (١٩٨٥) علم الأصوات، ترجمة: عبد الصبور شاهين القاهرة: مكتبة الشباب.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) المقتضب تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت: عالم الكتب.

مرعي، عبد القادر (٢٠٠٠) التشكيل الصوتي في اللغة العربية - بحوث ودراسات مؤتة: جامعة مؤتة.

النعمي، حسام (١٩٩٨) أبحاث في أصوات العربية بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

النوري محمد جواد (١٩٩٧) علم أصوات العربية، عمان: مطبوعات جامعة القدس المفتوحة.
